الأمم المتحدة

A/79/256

الجمعية العامة

Distr.: General
30 July 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 16 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة الدولية والتنمية

ديناميات التجارة والسياسات الصناعية الجديدة: تحقيق مكاسب تجارية شاملة للجميع

تقرير الأمين العام

موجز

في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في عام 2023، شدد قادة العالم على الحاجة الملحة إلى العمل على وجه الاستعجال للإسراع في تنفيذ خطة عام 2030 للتنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، لا تزال التجارة أداة حاسمة لتحقيق نتائج مستدامة وشاملة للجميع. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، كان للتجارة دور فعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتقارب بين البلدان، ولكن يتعين أن يكون توزيع المكاسب التجارية أكثر استدامة وشمولا للجميع إذا أردنا ضمان أن تحقق البلدان غايات أهداف التنمية المستدامة في السنوات الخمس المقبلة.

ولتمكين البلدان من جني مكاسب أكثر شمولاً، من الضروري أن يتم تنفيذ السياسات التجارية جنباً إلى جنب مع مجموعة من السياسات المحلية والدولية الداعمة. وفي هذا التقرير، يتم الإقرار بأن التجارة لا تحدث في فراغ؛ فهي مشروطة بالعديد من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، منها ظهور سياسات صناعية جديدة. وجرت أيضا مناقشة أهمية تنفيذ السياسات المحلية لجني فوائد التجارة على نحو أكثر تكافؤا بين جميع السكان والبلدان في ضوء إعادة التشكيل الكبيرة للتدفقات التجارية الجارية حالياً.

وقد أعدت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 134/78.

* A/79/150.

24-13871 (A) 120824 230824

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

1 – في الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود تحت رعاية الجمعية العامة (القرار 1/78، المرفق)، أكد قادة العالم من جديد في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، التزامهم بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتسريع وتيرة التقدم، ينبغي أن تواصل التجارة الاضطلاع بدور أساسي في تحقيق نتائج مستدامة وشاملة. وكانت التجارة أداة بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي وساهمت بشكل كبير في التقارب الاقتصادي بين البلدان في العقود العديدة الماضية. ويتعين مع ذلك أن يصبح توزيع المكاسب من التجارة أكثر شمولاً لضمان أن تساعد المشاركة في التجارة البلدان على استعادة زخمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنوات الخمس المتبقية قبل عام 2030.

2 – وفي هذا التقرير، الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، عملا بقرار الجمعية العامة 134/78، جرت مناقشة أهمية السياسات الوطنية والشراكات العالمية في توزيع فوائد التجارة على نحو أكثر تكافؤا بين جميع السكان وقطاعات المجتمع في ضوء إعادة التشكيل الكبيرة للتدفقات التجارية الجارية حالياً. ويتضمن الفرع الثاني من التقرير تحليلا لديناميات التجارة الناشئة من منظور اتجاهات التجارة العالمية المتطورة، وآثار الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية على التجارة العالمية، وانبثاق سياسات صناعية بين الاقتصادات الرئيسية. ويحتوي الفرع الثالث على تقييم لشمولية التجارة الدولية اليوم، ومناقشة لتدخلات السياسات الوطنية والشراكات العالمية التي قد تعزز تقاسم المكاسب التجارية بشكل أكثر شمولا داخل البلدان وفيما بينها. ويتضمن الفرع الرابع توصيات بشأن المسائل المطروحة على الدول الأعضاء لمناقشتها.

ثانيا – ديناميات الناشئة للتجارة

ألف – اتجاهات التجارة العالمية

3 – بلغ مجموع التجارة العالمية في عام 2023 حوالي 31 تريليون دولار، بانخفاض طفيف عن المستويات القياسية لعام 2022. وتمثل الخدمات حوالي 7 تريليونات دولار، أو 23 في المائة من مجموع التجارة[1].

4 – ويوضح الشكل الأول أن التغيرات في نمو التجارة العالمية تعكس الصدمات العالمية والأحداث الجيوسياسية. وانتعشت التدفقات التجارية من آثار صدمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث تتبع التجارة في السلع والخدمات الآن اتجاهات أكثر هدوءا تتماشى مع المتوسطات التاريخية. وأدى خروج المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية من الاتحاد الأوروبي، أو "Brexit"، إلى تغييرات كبيرة في سياسات الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في ما يتعلق بعلاقاتهما التجارية مع البلدان النامية. وأدت الأحداث الاقتصادية والجيوسياسية الأخيرة، مثل الحرب في أوكرانيا والتوترات التجارية المستمرة التي تشمل الاقتصادات الكبرى إلى تغيير كبير في شكل تدفقات التجارة الثنائية، وفقا لما نوقش في هذا الفرع لاحقًا.

(1) الأونكتاد، *الإحصاءات والاتجاهات الرئيسية في التجارة الدولية لعام 2023: الأنماط الحديثة للتجارة- التباطؤ والتقلب وعدم التجانس، (جنيف، 2024).*

الشكل الأول

رد فعل التجارة الدولية إزاء الأحداث الاقتصادية والجيوسياسية

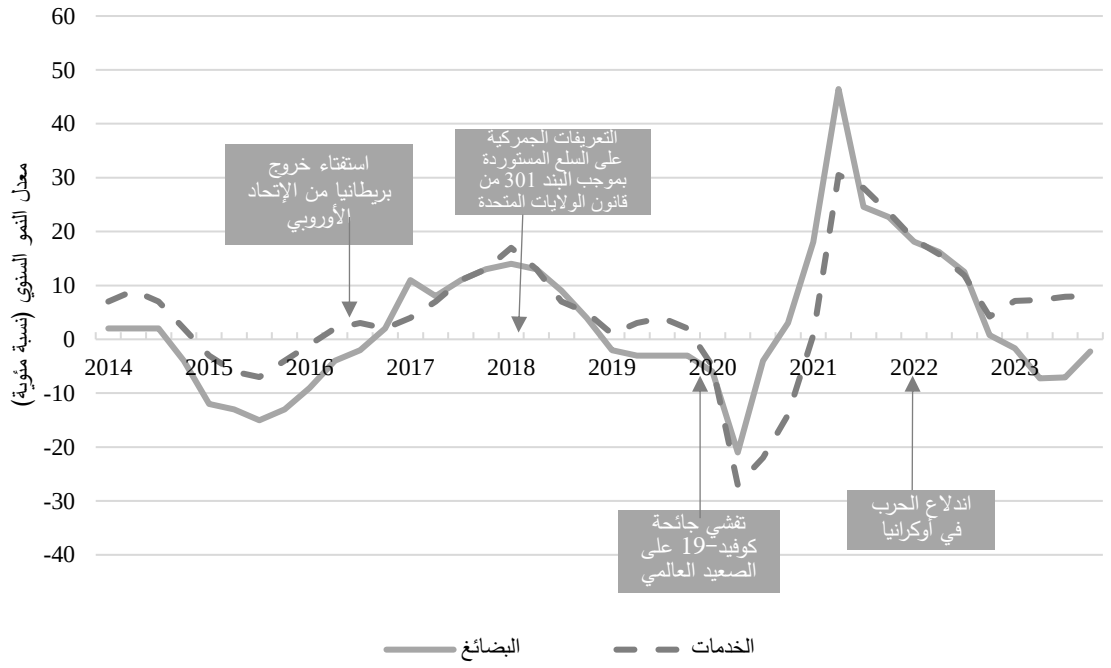

المصدر: إحصاءات الأونكتاد. معدل النمو لكل فترة ربع سنوية يعكس النمو في التجارة العالمية بالمقارنة بالفترة ربع السنوية نفسها من العام السابق.

5 - وبين عامي 2021 و 2023، ارتفع معدل تجارة البضائع بين الاقتصادات المتقدمة النمو، أو التجارة بين بلدان الشمال، ونمت بمعدل أسرع، بنحو 4 في المائة سنويا، مقارنة بالمتوسط العالمي، بينما كان النمو التجاري بين الاقتصادات المتقدمة النمو والبلدان النامية، أو التجارة بين الشمال والجنوب، أقل من ذلك المتوسط (أنظر الشكل الثاني).

6 - وبعيدًا عن الصورة الكلية، لوحظ أن تلك الاتجاهات يحركها انخفاض كبير في التدفقات التجارية الثنائية بين الاقتصادات الكبرى. فعلى سبيل المثال، نمت التجارة بين بلدان الشمال بسرعة أعلى، بنسبة 5 في المائة، وذلك باستثناء الانخفاض في التجارة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي. وبالمثل، أصبح نمو التجارة بين الشمال والجنوب أعلى بكثير إذا ما تم استثناء الانخفاض في التجارة بين الولايات المتحدة والصين.

الشكل الثاني

ديناميات التجارة في السلع بين البلدان المتقدمة النمو (بلدان شمال) والبلدان النامية (بلدان جنوب) وفيما بينها، (2021-2023)

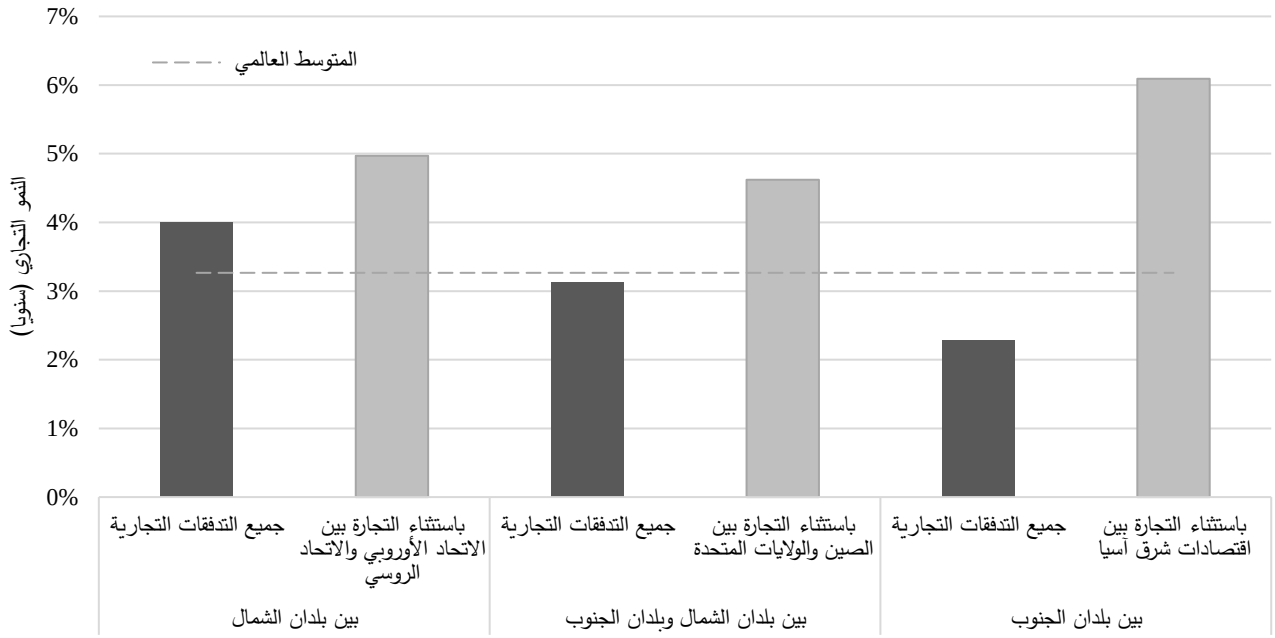

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية وبيانات الأونكتاد الخاصة بمستجدات التجارة العالمية.

7 - وفي ما يتعلق بالتجارة بين البلدان النامية، أو التجارة بين بلدان الجنوب، كان متوسط معدل النمو السنوي أدنى بكثير من المتوسط العالمي، مُغيرا اتجاهها التاريخي في النمو المرتفع. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الأداء التجاري الضعيف نسبيًا لاقتصادات شرق آسيا النامية، الذي دفع النمو السريع للتجارة بين بلدان الجنوب لسنوات عديدة. وباستثناء اقتصادات شرق آسيا، فاق النمو في التجارة فيما بين بلدان الجنوب منذ عام 2021 النمو في التجارة العالمية بشكل كبير (انظر الشكل الثالث). وفي الرسم البياني عُرضت البلدان النامية وفقًا لمتوسط النمو السنوي لتجارتها مع البلدان النامية الأخرى. وشهدت الاقتصادات النامية التي تنتمي إلى مجموعة العشرين (باستثناء المتعلقة بالأرجنتين والصين والهند) زيادة ديناميكية في التجارة بين بلدان الجنوب، تراوحت بين 5 في المائة بالنسبة لجنوب أفريقيا وأكثر من 10 في المائة بالنسبة لتركيا.

الشكل الثالث

متوسط المعدل السنوي للنمو في التجارة في السلع بين بلدان الجنوب، 2021-2023

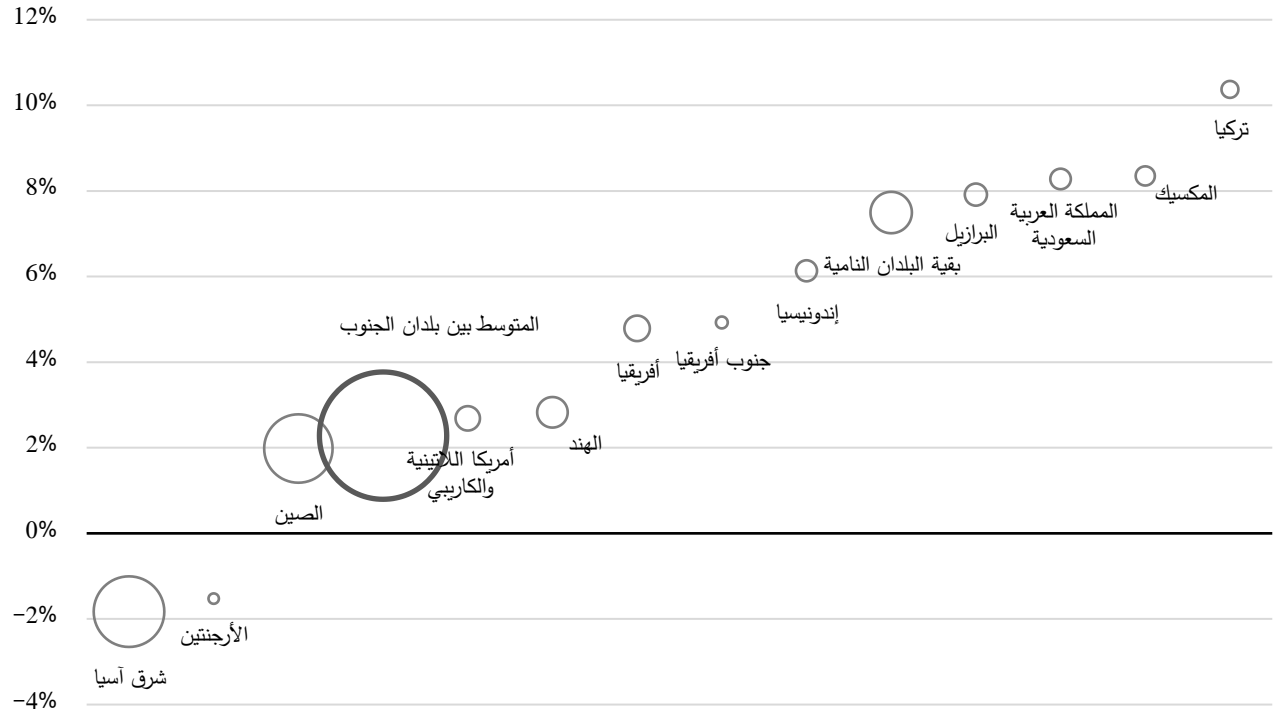

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية وبيانات الأونكتاد الخاصة بمستجدات التجارة العالمية. ويتناسب حجم الفقاعة المستديرة مع قيمة التجارة مع الجنوب بدولار الولايات المتحدة في عام 2023.

باء - أثر لأحداث الجيوسياسية والاقتصادية على التجارة

8 - أثرت الأحداث الاقتصادية والجيوسياسية الأخيرة بشكل كبير على ديناميات التجارة على الصعيدين الثنائي والإقليمي. ويوضح الشكل الرابع التغيرات في الترابط التجاري الذي يُعرّف بأنه حصة التجارة الثنائية في مجموع تجارة البلدين مع العالم منذ عام 2021، مما يعكس التجزؤ بين الاقتصادات الرئيسية.

الشكل الرابع

التغيرات في الترابط التجاري بين اقتصادات مصنفة منتقاة، 2021-2023

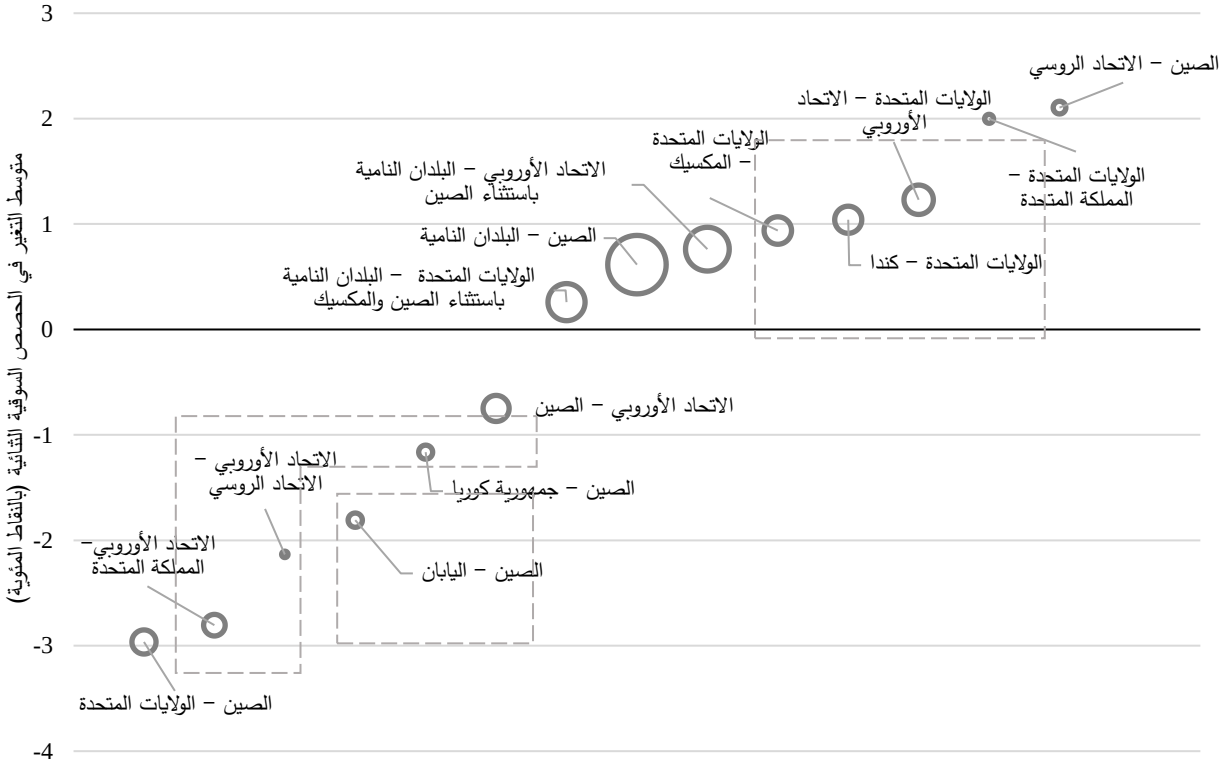

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية وبيانات الأونكتاد الخاصة بمستجدات التجارة العالمية. ويتناسب حجم الفقاعة المستديرة مع قيمة التجارة الثنائية لعام 2023، بدولارات الولايات المتحدة.

9 - ويعرض الجانب الأيسر من الرسم البياني في الشكل الرابع العلاقات التجارية الثنائية التي شهدت انخفاضًا في الترابط التجاري. وربما يرجع انخفاض الترابط التجاري الثنائي بالنسبة للصين مع الولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا والاتحاد الأوروبي إلى إعادة تشكيل سلسلة الإمداد العالمية الناجم عن التوترات التجارية بين الاقتصادات الكبرى. وبالمثل، انخفض الترابط التجاري للاتحاد الأوروبي مع المملكة المتحدة والاتحاد الروسي، متأثرًا بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وبالحرب في أوكرانيا[2].

10 - ويبين الجانب الأيمن من الشكل الرابع العلاقات التجارية الثنائية بين الاقتصادات الرئيسية التي توسعت في نفس الفترة. فقد قامت كل من الصين، والاقتصادات المتقدمة التي خفضت التجارة مع الصين، بزيادة التجارة مع شركائها التجاريين التقليديين أو مع شركاء تجاريين جدد. وتشير هذه التغييرات إلى مقدار الآثار غير المباشرة التي يمكن أن تحدثها التغييرات في العلاقات التجارية بين الاقتصادات الكبرى على التجارة الدولية[3].

11 - وفي مواجهة هذه الخلفية، فإن نمو التجارة في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية فاق نمو التجارة مع البلدان غير الأعضاء في هذه الاتفاقات (انظر الشكل الخامس). فعلى سبيل المثال، منذ عام 2021،

(2) الأونكتاد، *تقرير التجارة والتنمية لعام 2022: آفاق التنمية في عالم مضطرب - الاضطراب العالمي والاستجابات الإقليمية (جنيف، 2023)*.

(3) الأونكتاد، "بيانات محدثة للتجارة العالمية"، حزيران/يونية 2023؛ والأونكتاد، *تقرير التجارة والتنمية لعام 2023: النمو والديون والمناخ: إعادة ترتيب الهيكل المالي العالمي* (جنيف، 2024).

نمت التجارة بين 47 دولة أفريقية داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أســـرع بمرتين من التجارة مع بلدان من خارج المنطقة. ويتجلى هذا النمط أيضًـــا في الاتفاقات التجارية الإقليمية الأخرى، مثل الســـوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور) بين الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل، والاتفاق بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، وهو الاتفاق الذي أصبح ساري المفعول في 1 تموز/يوليه 2020.

12 - وتضـم الاسـتثناءات من ذلك الاتجاه الشـراكة الإقليمية الاقتصـادية الشـاملة والاتحاد الاقتصـادي للمنطقة الأوروبية الاســـيوية[4]. فقد كان نمو التجارة البينية بين الدول الأعضـــاء في الشـــراكة الإقليمية الاقتصـــادية الشـــاملة أبطأ من نمو تجارتها مع الدول غير الأعضـــاء وذلك نتيجة لتراجع التجارة بين الدول المتقدمة النمو والصـين وبين اقتصـادات شـرق آسـيا[5]. بينما يرجع تباطؤ التجارة مع بلدان من خارج منطقة الاتحاد الاقتصـادي للمنطقة الأوروبية الأسيوية من جانب أعضـائه الخمسة إلى الانخفاض الهائل في التجارة من الاتحاد الروسي مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية الأخرى.

الشكل الخامس

النمو التجاري داخل اتفاقات تجارية إقليمية منتقاة بالمقارنة بالنمو بموجب اتفاقات مع غير الأعضاء، 2021-2023

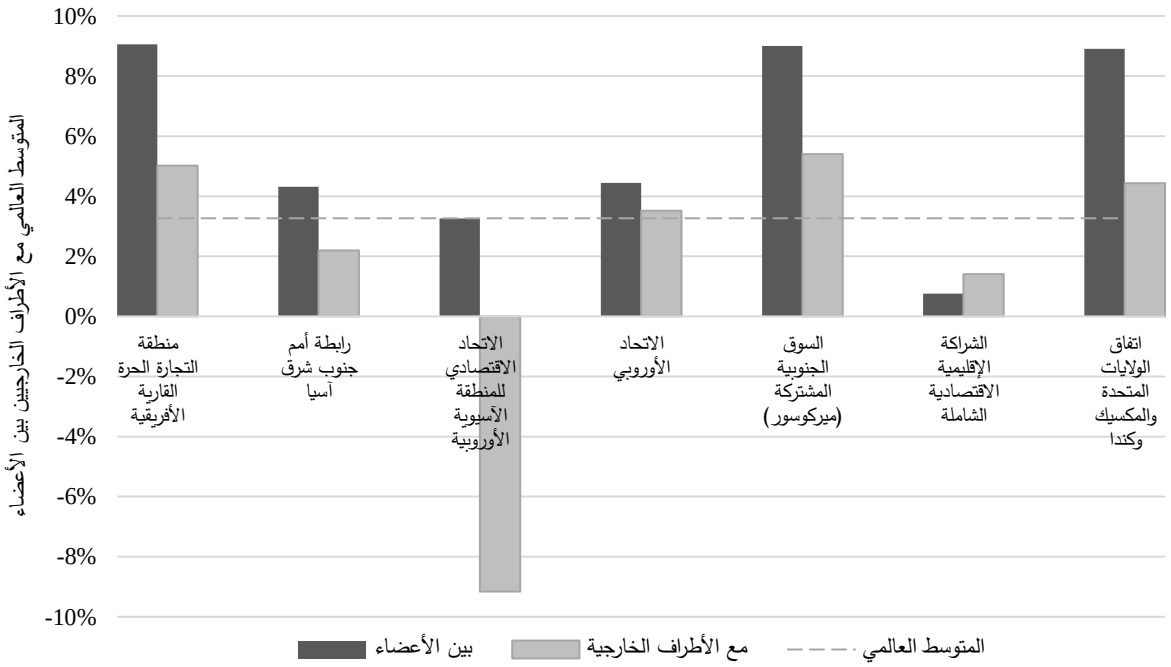

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية وبيانات الأونكتاد الخاصة بمستجدات التجارة العالمية.

(4) الأعضـاء في الشـراكة الإقليمية الاقتصـادية الشـاملة هم الأعضـاء العشـرة في رابطة أمم جنوب شـرق آسـيا (إندونيسـيا وبروني دار السـلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشـعبية وسـنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار ونيوزيلندا) بالإضـافة إلى أستراليا، وجمهورية كوريا، والصين، ونيوزيلندا، واليابان. أما البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية فهي الاتحاد الروسي وأرمينيا وبيلاروس وقيرغيزستان و كازاخستان.

(5) الأونكتاد، "بيانات حديثة عن التجارة العالمية"، كانون الأول/ديسمبر 2023.

13 - وأثرت الأحداث الجيوسياسية على خدمات النقل والخدمات اللوجستية اللازمة للتجارة. فقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى تحويل الطلب على الحبوب من أوكرانيا إلى مصادر بديلة، الأمر الذي يستلزم مسافات شحن أطول. ونظراً لثبات المعروض من الشحن في الأجل القصير، يتعين على البلدان المستوردة أن تدفع تكاليف مزيد من أيام الشحن، بينما ارتفعت أيضاً تكاليف استئجار السفن في اليوم. ويمكن ملاحظة أثر مماثل في تغير أنماط تجارة النفط، حيث يتم الآن تصدير صادرات نفط الاتحاد الروسي بشكل متزايد إلى الهند والصين بدلاً من الوجهات الأوروبية، وبالتالي تسافر مسافات أبعد (أنظر الشكل السادس).

14 - وفي أعقاب الأزمة الأخيرة في البحر الأحمر، ارتفعت تكاليف الشحن البحري بالحاويات مع تفضيل العديد من السفن السفر حول جنوب إفريقيا عن قناة السويس، مما أدى إلى ارتفاع المسافات المقطوعة وارتفاع معدلات أسعار الإيجار اليومي لسفن الحاويات على مستوى العالم[6]. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرًا لأن الشحن بالحاويات أكثر حساسية من حيث الوقت من الشحنات الجافة والسائلة، فقد زادت شركات النقل من سرعة الرحلة في رحلاتها حول جنوب أفريقيا، مما أدى إلى زيادة تكاليف الوقود وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

الشكل السادس

متوسط المسافة المقطوعة للأنواع الثلاثة الرئيسية من الشحنات منذ عام 1999

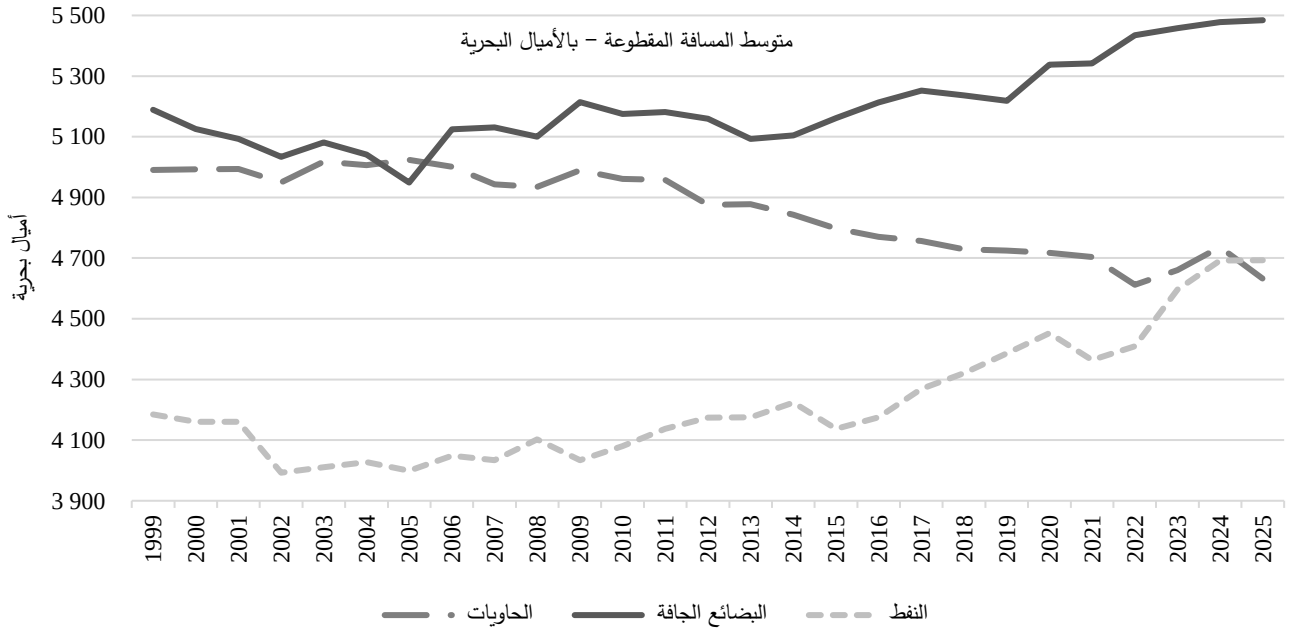

المصدر: حسابات الأونكتاد، استنادًا إلى بيانات مستمدة من شبكة Clarksons Research Shipping Intelligence Network.

15 - وشهد الاتجاه الطويل الأجل للمسافة التي تقطعها ناقلات الحاويات انخفاضا بالنسبة لمتوسط الحمولة من البضائع بالطن، نظرًا لتزايد حصة التجارة البينية الآسيوية في مجموع التجارة المنقولة بالحاويات (أنظر الشكل السادس). ومع ذلك، فمنذ التطورات التي حدثت في البحر الأحمر، تشير أحدث البيانات إلى زيادة في

(6) الأونكتاد، "الإبحار في مياه مضطربة: الأثر في التجارة العالمية المترتب على اضطراب طرق النقل في البحر الأحمر والبحر الأسود وقناة بنما – تقييم سريع للأنكتاد"، شباط/فبراير 2024.

المسافة التي تقطعها البضائع المنقولة بالحاويات. وتستند توقعات عام 2025 على افتراض بأن حركة المرور عبر قناة السويس ستُستأنف دون عوائق، مثلما كان الحال قبل الهجمات التي تم تنفيذها على النقل البحري.

16 - وهناك اضطراب آخر في خدمات الشحن البحري العالمي يتمثل في انخفاض عمليات العبور عبر قناة بنما بسبب نقص المياه العذبة، الناجم بشكل رئيسي عن تغير المناخ، اللازم لملء القنوات. وأدى نقصان عمليات العبور المتاحة إلى تحول خدمات النقل بالحاويات القادمة من آسيا: فبدلاً من التفريغ في موانئ على الساحل الشرقي للولايات المتحدة، ترسو مزيد من السفن في موانئ على الساحل الغربي، ثم يتم نقل الحاويات عن طريق خدمات متعددة الوسائط (السكك الحديدية والطرق البرية) إلى الوجهات النهائية في شرق الولايات المتحدة. وهذا التغيير في وسائل النقل أكثر تكلفة، ويؤدي إلى انبعاث المزيد من غازات الاحتباس الحراري[7].

جيم - أثر السياسات الصناعية الجديدة التي تتبعها الاقتصادات الكبرى على التجارة

17 - يتمثل أحد الدوافع الرئيسية لديناميات التجارة الحديثة، وخاصة إعادة تشكيل التدفقات التجارية الثنائية للاقتصادات الكبرى، في زيادة تبني تلك الاقتصادات لسياسات صناعية. فعلى سبيل المثال، أصدرت الولايات المتحدة في آب/أغسطس 2022 قانون الحد من التضخم وقانون خلق حوافز مفيدة لتشجيع انتاج أشباه الموصلات وقانون البحث العلمي، وقدم الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير 2023 خطته المتعلقة بالاتفاق الأخضر للصناعة، التي تتضمن آلية مقترحة للتسويات عبر الحدود.

18 - وتتميز السياسات الصناعية اليوم بأهداف ترمي إلى تحسين قدرات الإمداد والتنافسية في القطاعات الوثيقة الصلة بتحقيق صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050، مثل التحول في مجال الطاقة، أو تلك التي تعتبر أهدافا استراتيجية في زيادة الاقتصاد الرقمي، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[8]. وتتضمن الإجراءات السياساتية لتحقيق هذه الأهداف تقديم استثمارات عامة، وإعفاءات ضريبية، وتطبيق آليات التسويات عبر الحدود لمكافحة تسرب الكربون، وتقديم إعانات لتعزيز التطورات التكنولوجية وتنمية المهارات والقدرات على الإمداد بالنسبة للشركات المحلية.

19 - ومن الأمور المحورية في مناقشة السياسات الصناعية الجديدة دور المعادن الحرجة الضرورية للانتقال في مجال الطاقة، مثل الليثيوم والكوبالت والجرافيت والنيكل، والتي تعتبر أساسية للتحول المزدوج، وهو التحول في مجال الطاقة والرقمنة. وتشكل المعادن الحرجة مدخلات حيوية لتكنولوجيات الطاقة النظيفة مثل الألواح الشمسية وتوربينات الرياح والبطاريات القابلة لإعادة الشحن للمركبات الكهربائية. وتستلزم أيضا أشباه الموصلات، وهي منتج أساسي لتصنيع مختلف الأجهزة الإلكترونية وتكنولوجيات الطاقة النظيفة، العديد من المعادن الحرجة، ومنها الزرنيخ، والكوبالت، والبلاديوم، والسيليكون والمعادن الأرضية النادرة[9].

(7) انظر: https://transportgeography.org/contents/applications/transportation-bottlenecks/north-america-landbridge/.

(8) Réka Juhász, Nathan J. Lane and Dani Rodrik, “The new economics of industrial policy”, NBER Working Paper Series, No. 31538 (Cambridge, Massachusetts, National Bureau of Economic Research, 2023).

(9) Omanjana Goswami, “Chipping in: critical minerals for semiconductor manufacturing in the U.S.”, *MIT Science Policy Review*, vol. 4 (August 2023).

20 - وفي خضم تصاعد الطلب على المعادن الحرجة الضرورية للانتقال في مجال الطاقة تقوم الاقتصادات الكبرى بإدراج تدابير لتأمين واستقرار الوصول إليها في السياسات الصناعية الجديدة (انظر TD/B/C.I/57). وكانت أشباه الموصلات هدفا لحوالي 20,6 في المائة من السياسات الصناعية في نهاية عام 2023، وعزيت إلى مدخلاتها الأولية مثل المعادن الحرجة نسبة 3 في المائة[10]. وبالاستفادة من ارتفاع الطلب، تعتمد البلدان المنتجة للمعادن الحرجة إجراءات سياساتية لتحفيز القيمة المضافة على الصعيد المحلي ولسائر التنمية الصناعية. وتضم هذه الإجراءات استراتيجية أستراليا للمعادن الحرجة للفترة 2023-2030، واستراتيجية كندا للمعادن الحرجة، والاستراتيجية الوطنية لليثيوم لشيلي وشعبها، واستراتيجية ناميبيا لإغناء خامات المعادن. وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى زيادة القيمة المضافة على الصعيد المحلي عبر سلسلة قيمة المعادن من خلال مشاركة الدولة وجذب الاستثمارات وتنمية المهارات ودعم البحث والتطوير.

21 - وتولّد السياسات الصناعية من هذا القبيل آثارًا مباشرة وغير مباشرة على ديناميات التجارة، حيث يمكن صياغة العديد من هذه الإجراءات السياساتية كتدابير تجارية. وكشفت البحوث أن هناك ما مجموعه 500 2 تدبير في جميع أنحاء العالم، 71 في المائة منها، لها آثار على التجارة وتدفق الاستثمارات[11]. والعديد من التدابير المستخدمة عادةً في السياسات الصناعية الحديثة تحابي صراحةً الشركات المحلية من خلال تدابير مثل شرط المحتوى المحلي، واتاحة فرص وصول تفضيلية للمنتجين المحليين إلى المواد الخام، وتوطين المشتريات العامة[12].

22 - وتزيد أيضا الإجراءات السياساتية المتعلقة بالتجارة مثل الإعانات من خطر انتقام البلدان الأخرى[13]. وتشير البيانات الحديثة الخاصة بالصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والتي تمثل 48 في المائة من إجراءات السياسات الصناعية الجديدة في عام 2023، إلى أن الدعم المقدم لمُنتج معين من قبل أحد الاقتصادات الرئيسية يقابله دعم لنفس المنتج من قبل اقتصاد آخر في غضون عام واحد وذلك باحتمالية تبلغ في المتوسط 73,8 في المائة[14]. وعلاوة على ذلك، غالبًا ما يتم الطعن في الإعانات في منظمة التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال، وفقًا لبيانات منظمة التجارة العالمية، هناك 10 قضايا مرتبطة بالإعانات الصناعية تتعلق بالصين من أصل 49 قضية[15]. وتستخدم بلدان أخرى أيضا الإعانات التي واجهت اعتراضات عليها في منظمة التجارة العالمية[16].

23 - وتولد السياسات الصناعية للاقتصادات الكبرى التي لها وزن كبير في الاقتصاد الدولي آثارًا غير مباشرة كبيرة على البلدان الأخرى من خلال التأثير على تدفقات التجارة الدولية. ويقدم الشكل السابع التغيرات

(10) Simon Evenett and others, *The Return of Industrial Policy in Data*, International Monetary Fund (IMF) Working Paper, No. WP/24/1 (2024).

(11) Simon J. Evenett and Fernando Martin Espejo, "Why the return of industrial policy matters for business", IMD, 8 January 2024.

(12) المرجع نفسه.

(13) Lorenzo Rotunno and Michele Ruta, *Trade Spillovers of Domestic Subsidies*, IMF Working Paper, No. WP/24/41 (2024).

(14) المرجع نفسه.

(15) لا تضم هذه الأرقام أحدث القضايا قيد النظر في آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية.

(16) انظر: www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dispu_status_e.htm.

في الترابط التجاري الثنائي في حالات منتقاه مصنفة حسب قطاعات الإنتاج. وبين عامي 2021 و 2023، يبدو أن الانخفاض بنسبة 8 في المائة في تجارة المنتجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الولايات المتحدة والصين قد استعيض عنه بالتجارة مع شركاء آخرين، مثل المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة، والبلدان النامية الأخرى بالنسبة للصين. ووفقا لما يشير إليه الشكل، فإن تحديد ما إذا كانت هذه الآثار غير المباشرة إيجابية أو سلبية يتوقف على الخصائص التجارية لكل بلد على حدة، مثل الحجم، ودرجة التنوع الاقتصادي، وحجم الاندماج في سلاسل الإمداد العالمية، ومكونات سلع التصدير.

الشكل السابع

التغيرات في حالات منتقاة للترابط التجاري حسب قطاع الإنتاج، 2021-2023

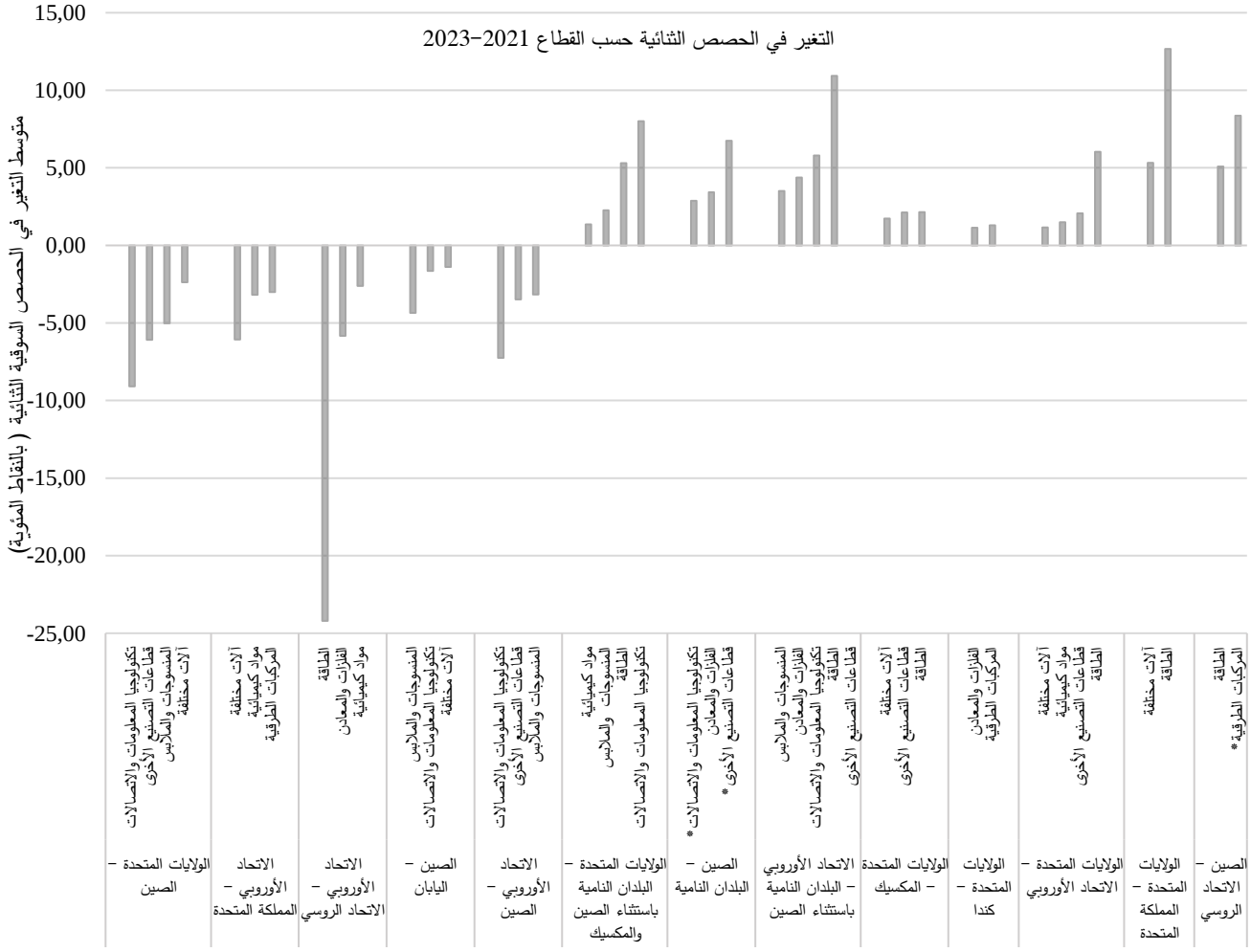

المصدر: حسابات الأونكتاد استنادا إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية. وتعريف القطاعات يتم على أساس التصنيف الموحد للتجارة الدولية.

ملاحظة: تستند الحصص الثنائية إلى الواردات، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(أ) تستند الحصص الثنائية في هذه الحالات إلى الصادرات.

ثالثا – تحقيق مكاسب تجارية شاملة

24 – في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وُضعت التجارة الدولية كمحرك للتنمية (قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق، الفقرات 79–92). والواقع أن حصة الصادرات العالمية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في العقود الثلاثة التي سبقت صياغة خطة عام 2030، ارتفعت من 20 في المائة في عام 1984 إلى 30 في المائة في عام 2014. وفي الوقت نفسه، انخفضت نسبة الفقراء من سكان العالم من حوالي 50 في المائة في عام 1984 إلى حوالي 11 في المائة في عام 2014[17].

25 – ومع ذلك، فمنذ عام 2015، أصبح نمو التجارة العالمية أكثر تذبذبا واعتُبرت التجارة مصدرًا لتزايد عدم المساواة داخل البلد الواحد أكثر من كونها المحرك لتضييق فجوة الدخل بين البلدان. وفي عام 2020، أدت جائحة كوفيد–19 إلى "عكس مسار عقود من التقدم المحرز في مجال مكافحة الفقر"، مما أضر بشدة بالأشخاص الأكثر احتياجًا[18]. وخفت حدة الاضطراب الذي أحدثته جائحة كوفيد–19 في الاقتصاد العالمي على الأقل على المستوى الكلي. إلا أن سلسلة من الأحداث الجيوسياسية التي وقعت منذ ذلك الحين أثارت عقبات أمام العديد من البلدان النامية للتعافي الكامل من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها الجائحة.

26 – وفي مواجهة تلك الخلفية، أعاد قادة العالم في الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة، تأكيد التزامهم بتنفيذ "إجراءات جريئة وطموحة وعادلة وأسرع وتيرة تفضي إلى التحول وترتكز على التضامن الدولي والتعاون الفعال على جميع المستويات"، وتهيئة "عالم أكثر شمولا وعدلا وسلاما وقدرة على الصمود واستدامة لصالح الناس والكوكب والأجيال الحالية والقادمة" (قرار الجمعية العامة 1/78، المرفق، الفقرة 9).

27 – ولضمان أن تؤدي التجارة دورًا أساسيًا في تحقيق نتائج مستدامة وشاملة، يجب تقاسم المكاسب المتأتية من التجارة بشكل أكثر شمولاً بين الناس، لا سيما بين أشد الناس فقرا والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وعبر البلدان. وينطوي هذا النهج على إمكانية الارتقاء بتلك المجتمعات، مما يعزز الشعور بالأمل والتفاؤل بمستقبل أكثر إشراقاً.

28 – ومن الناحية التحليلية، فإن المكاسب المتأتية من التجارة هي مجموع فائض المستهلكين وأرباح المنتجين في المعاملات التجارية الدولية لكل بلد. ومن منظور تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع "عدم ترك أحد خلف الركب"، ولأغراض هذا التقرير، يمكن تفسير تلك المكاسب أيضًا على أنها فرص أكبر لمزيد من الجهات الفاعلة الاقتصادية والبلدان للمشاركة في التجارة ولإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية إيجابية في الأجل المتوسط إلى الطويل.

29 – ويتضمن هذا الفرع :(أ) تقييما لمدى شمولية التجارة الدولية اليوم؛ و (ب) مناقشة الإجراءات السياساتية التي يمكن أن تجعل المكاسب التجارية أكثر شمولاً مع التركيز بشكل خاص على هدفي التنمية المستدامة 5 بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة و 8 بشأن النمو الاقتصادي الشامل والمستدام؛ و (ج) نظرة

(17) البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، *(دور التجارة في القضاء على الفقر)*جنيف، منظمة التجارة العالمية، 2015)؛ والبنك الدولي، *الفقر والرخاء المشترك 2016: التصدي لعدم المساواة* (واشنطن العاصمة، 2016).

(18) الأمم المتحدة (2021)، *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020* (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

عامة على المجالات التي يمكن فيها تعزيز الشـــراكات العالمية في إطار الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بهدف دعم تحقيق مكاسب تجارية شاملة في ديناميات التجارة الجارية.

ألف – ما مدى شمولية التجارة اليوم؟

30 – ما مدى شمولية التجارة الدولية اليوم؟ تؤكد الإحصاءات التقارب الاقتصادي بين البلدان في العقود العديدة الماضية وذلك عندما زادت البلدان النامية من مشاركتها في التجارة الدولية بشكل كبير. ومع ذلك، فإن المكاســـب من التجارة من الناحية النقدية لا تزال متباينة بين البلدان عند قياس المكاســـب من حيث "نصيب الفرد من التجارة" لكل بلد، محسوبة بقسمة مجموع واردات وصادرات البلد من السلع والخدمات على عدد سكانها في نفس السنة.

الشكل الثامن

توزيع نصيب الفرد من التجارة حسب مستويات الدخل، 2022

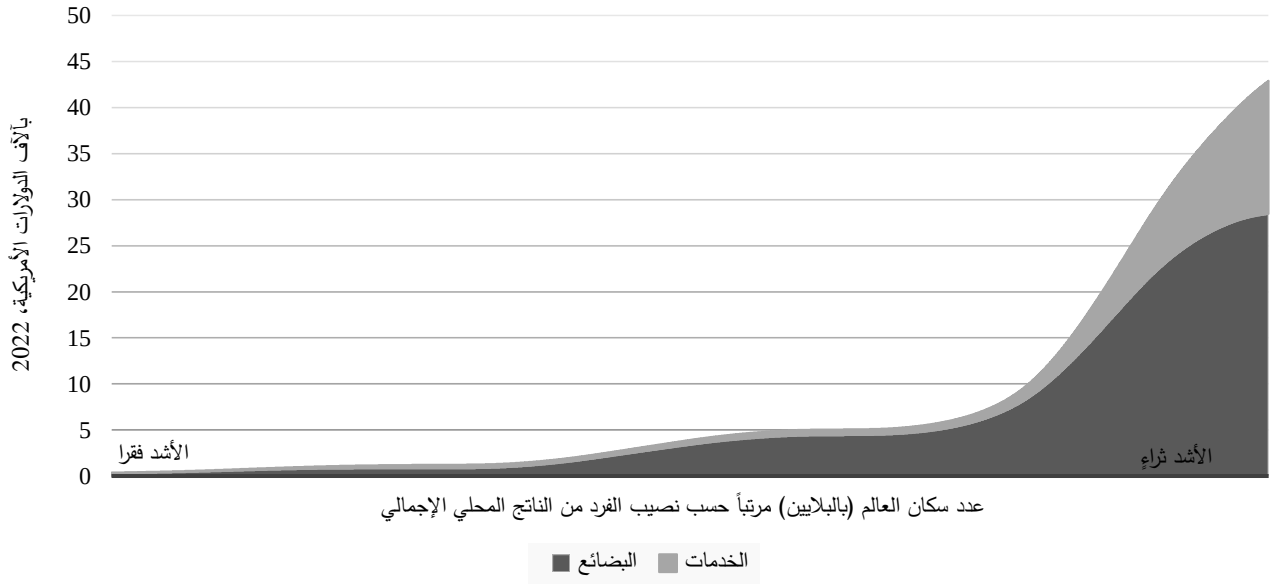

المصدر: حسابات الأونكتاد استنادا إلى بيانات مستمدة من إحصاءات الأونكتاد.

31 – ويوضح الشكل الثامن التركز المستمر للمكاسب التجارية بين البلدان الأكثر ثراءً. ويصور الرسم البياني توزيع نصيب الفرد من التجارة عبر سكان العالم البالغ عددهم 8 بلايين نسمة، مرتبا حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. ولا تكاد أفقر المجموعات، التي تضم 3 بلايين شخص، تشارك في التجارة الدولية: إذ يقل نصيب الفرد فيها في التجارة عن 000 2 دولار. ولا يبدأ نصيب الفرد من التجارة في الزيادة إلا بعد تجاوز عتبة 5,5 بلايين نسمة تقريبًا. وبالنسبة للفئة الأكثر ثراءً التي يبلغ عددها حوالي بليون نسمة، يبلغ نصيب الفرد من التجارة ما بين 000 30 و 000 45 دولار. وتهيمن هذه المجموعة أيضًا على التجارة في الخدمات.

32 – وهناك العديد من العوامل وراء هذا التوزيع غير المتماثل. ويتمثل أحد العوامل المشتركة بين البلدان ذات النصيب المنخفض من التجارة للفرد في نمط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. فبعض تلك البلدان

يعتمد على تصدير السلع الأساسية ولا يشارك بفعالية في سلاسل القيمة العالمية[19]. وفي حالة معادن مختارة، تسفر أنشطة الاستخراج عن أقل قيمة مضافة. وفي المقابل، تزداد القيمة من خلال العمليات اللاحقة، ومنها الإغناء والمعالجة والتكرير وتصنيع المكونات. أما البلدان الأخرى في الطرف الأدنى من نصيب الفرد من التجارة فتضم البلدان النامية التي تشارك في الجوانب ذات القيمة المضافة المنخفضة في سلاسل القيمة العالمية، مثل التجميع، بينما تتم في العادة أنشطة التجهيز ذات القيمة المضافة الأعلى والأنشطة النهائية خارج هذه البلدان (انظر TD/B/C.I/57).

33 - وعلى نحو مماثل، تعكس تجارة المنتجات الزراعية أيضًا الاختلافات الكبيرة في القيمة المضافة في مختلف قطاعات سلاسل القيمة الزراعية، ومنها تلك المرتبطة بالبن والكاكاو. وعلى وجه الخصوص، يشكل عادةً مجموع حصة القيمة المضافة للأغذية والمنتجات الزراعية الاستهلاكية الأخرى التي يحصل عليها المنتجون جزءاً صغيراً فقط من المجموع، وإن كان الوضع يتباين تباينا كبيراً بين المنتجات والبلدان. وخلصت الدراسات التي أجريت على سلاسل القيمة المختلفة إلى وجود تباين كبير، حتى داخل البلد الواحد، في الأسعار التي يحصل عليها المزارعون والوسطاء والمصدرون[20]. ومع ذلك، فإن هوامش الربح الضيقة عمومًا لصغار المنتجين تجعلهم أكثر عرضة للصدمات الخارجية مثل الظواهر الجوية والأحداث الجيوسياسية. فعلى سبيل المثال، أثارت الحرب في أوكرانيا تقلبات كبيرة وعدم يقين بشأن أسعار الأسمدة. فمثلا، خلال موسم الزراعة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه 2022، واجه منتجو القطن في غرب أفريقيا أسعارا دولية للأسمدة كانت أعلى بنسبة 30 في المائة عن العام السابق[21].

34 - وفيما يتعلق بالحصص المشتركة بين البلدان من المكاسب التجارية، فإن الزيادة في نصيب الفرد من التجارة لا تعني بالضرورة أن الفوائد من التجارة يتم تقاسمها بشكل شامل للجميع داخل البلد. وعلى العكس من ذلك، فإن التكامل التجاري، مقيسا بالتجارة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، غالباً ما اقترن بزيادة في تفاوت الدخل، مقاسا بمعامل جيني، على النحو المبين في الشكل التاسع.

35 - وتوجد البلدان النامية مثل تركيا وفيتنام ومصر في الربع العلوي الأيسر، الذي يمثل نموًا تجاريًا مع انخفاض في تفاوت الدخل. وفي الربع العلوي الأيمن الذي يمثل نمو التجارة مع ارتفاع في تفاوت الدخل، نلاحظ وجود بعض البلدان النامية وبعض الاقتصادات الكبرى. وتشير أدبيات كثيرة إلى وجود علاقة سببية بين نمو التجارة وتوزيع الدخل في بلد ما[22]. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة تتأثر بشدة أيضًا بمجموعة من السياقات الخاصة بكل بلد. ويتوقف ذلك على القوة الاقتصادية العامة للبلد من حيث موارده البشرية

(19) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *توقعات المهارات لعام 2017: المهارات وسلاسل القيمة العالمية* (باريس 2017).

(20) على سبيل المثال، أظهرت البيانات التي جُمعت عن 168 من مزارعي الذرة و 111 تاجرا من تجار الذرة في ثلاث مقاطعات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجود تباين كبير في الأسعار بين المقاطعات، وأظهرت أدلة أن أعضاء التعاونيات يحصلون على علاوة سعرية كبيرة مقابل الذرة المباعة، حتى عند التحكم في بيع الذرة في شكل كيزان أو في شكل حبوب. انظر الأونكتاد (2020)، *تحليل سلسلة القيمة لصادرات الذرة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية*،(جنيف،2020).

(21) تُظهر بيانات الأسعار الصادرة عن البنك الدولي أن الأسعار الدولية لمدخلات الأسمدة الرئيسية ارتفعت بشكل ملحوظ بين تموز/يوليه 2021 وتموز/يوليه 2022، على النحو التالي: الفوسفات الثنائي الأمونيوم بنسبة 27,9 في المائة، والفوسفات الثلاثي الفائق بنسبة 32,6 في المائة، واليوريا بنسبة 36,1 في المائة انظر على سبيل المثال، Dani Rodrik, "A primer on trade and inequality"، آب/أغسطس 2021.

(22) انظر على سبيل المثال، Rodrik, "A primer on trade and inequality".

والطبيعية والمالية وقدراته التقنية والمؤسسية، وسياساته في مجال العمل والمساواة بين الجنسين، من بين عوامل أخرى.

الشكل التاسع

التغيرات في التكامل التجاري وعدم المساواة، 2000-2022

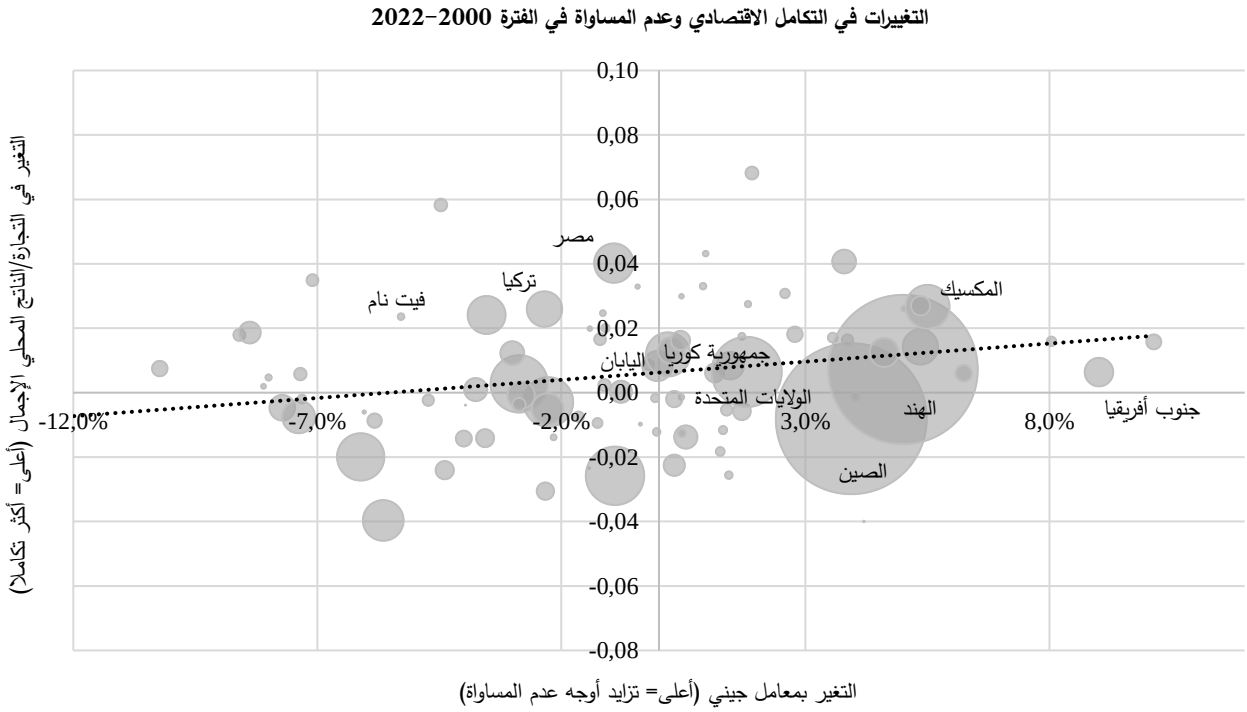

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات مستمدة من إحصاءات الأونكتاد ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. وحجم الفقاعة يتناسب مع حجم السكان.

باء - مزيج من السياسات لتعزيز المكاسب التجارية الشاملة للجميع

36 - لن يكون نمو التجارة وحده كافياً لمساعدة بلد ما على التمتع بمكاسب تجارية أكثر شمولاً. ويجب أن تقترن السياسة التجارية بإجراءات سياساتية متماسكة وداعمة تلبي احتياجات الناس أو شرائح السكان التي عادة ما تكون مبعدة عن الاستفادة من مكاسب التجارة. و في هذا القسم الفرعي ترد حالتان من حالات هذا المزيج من السياسات، إحداهما تستهدف تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في التجارة (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة) والأخرى تيسير المشاركة الفعالة للجهات الفاعلة الاقتصادية في الاقتصاد الرقمي السريع التوسع (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة).

الحالة 1: الفوائد التي تحققت من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة

37 - العلاقة بين السياسات التجارية والطريقة التي تؤثر بها الديناميات التجارية المختلفة على المرأة والرجل في أدوارهما الاقتصادية المتعددة هي علاقة معقدة ومتعددة الأوجه. ويمكن للتجارة أن تخلق فرص عمل للنساء، خاصة في الصناعات الموجهة نحو التصدير، ولكنها يمكن أن تفاقم أيضًا أوجه عدم المساواة القائمة إذا لم يتم تصميم السياسات مع مراعاة الاحتياجات المتعلقة تحديدا بالمرأة.

38 - وتشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى 6,4 تريليون دولار سنويًا في 48 بلدًا ناميًا لسد الفجوة بين الجنسين في المجالات الرئيسية، ودفع عجلة التقدم نحو تحقيق الهدف 5 والهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، من بين أهداف أخرى[23]. ومن المتوقع أن يؤدي تحقيق المساواة بين الجنسين إلى تحقيق مكاسب في الإنتاجية على مستوى العالم. فعلى سبيل المثال، من شأن زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة والمناصب الإدارية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تساهم في الاقتصاد العالمي بما يقدر بنحو 7 تريليونات دولار[24].

39 - ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصًا في القطاعات القابلة للتداول[25]. ففي البلدان النامية، تشكل النساء 39 في المائة من العاملين في تلك القطاعات[26]. وفي عام 2020، قُدرت مساهمة المرأة في القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات في أفريقيا بربع قيمة التصدير التي حققها الرجل[27]. وعلاوة على ذلك، غالبًا ما تواجه صناعات التصدير ذات التكنولوجيا المنخفضة مثل الأغذية والمشروبات والمنسوجات، والتي عادة ما توظف عددًا أكبر من النساء، تعريفات جمركية أعلى على المدخلات المستوردة، مما قد يزيد من تكاليف التجارة ويعيق في نهاية المطاف القدرة التنافسية للقطاعات التي توفر فرص عمل للنساء[28].

40 - وتشير التقديرات إلى أن الانتقال إلى الاقتصاد العالمي الأخضر سيؤدي إلى توفير 122 مليون فرصة عمل في قطاع الطاقة بحلول عام 2050[29]. ومن المرجح أن تتركز معظم هذه الوظائف الجديدة في المهن التي تتطلب مهارات متوسطة وفي القطاعات التي يكثر فيها الذكور في الوقت الحالي[30]، وبالتالي ستكون هناك حاجة إلى تدخلات محددة الغرض لضمان استفادة النساء بشكل كامل ومتساوٍ من الفرص الجديدة. وتتألف العديد من السياسات الصناعية الجديدة من استراتيجيات رقمية أو تركز على تكنولوجيات التحول إلى الطاقة الخضراء. وقد يفتح التحول الرقمي أيضًا سبلًا واعدة للتمكين الاقتصادي للمرأة، من خلال دعم نمو الأعمال وتنويعها عن طريق مشاركتها في التجارة الإلكترونية. ومع ذلك، فإن الانتقال إلى قطاعات

(23) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والأمم المتحدة، *التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لمحة جنسانية لعام 2023* (2023).

(24) Dawn Holland and Katrina Ell, “Close the gender gap to unlock productivity gains: limited and divergent progress has been made elevating females in the workplace”, Moody’s Analytics, March 2023, available at www.moodys.com/web/en/us/insights/resources/close-the-gender-gap-to-unlock-productivity-gains.pdf.

(25) حصة النساء العاملات في القطاعات القابلة للتداول على مستوى العالم بناءً على أحدث البيانات (2022): الزراعة؛ والحراجة وصيد الأسماك (38,5 في المائة)؛ والتعدين واستغلال المحاجر (14,5 في المائة)؛ والتصنيع (41,9 في المائة)؛ والمرافق العامة (20,9 في المائة)؛ والنقل؛ والتخزين والاتصالات (15,3 في المائة)؛ والخدمات المالية وخدمات التأمين (47,2 في المائة)؛ وخدمات أخرى (57,3 في المائة). انظر منظمة العمل الدولية ”مؤشرات وأدوات البيانات“، قاعدة البيانات الإحصائية التابعة لمنظمة العمل الدولية، متاح على الرابط التالي: https://ilostat.ilo.org/data/ (اطلع عليه في 15 نيسان/أبريل 2024).

(26) حسابات الأونكتاد استنادًا إلى بيانات مستمدة من قاعدة احصاءات منظمة العمل الدولية (تم الاطلاع عليها في 15 نيسان/أبريل 2024).

(27) حسابات الأونكتاد استنادًا إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية ومن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبيانات متاحة على الرابط www.oecd.org/en/data.html (تم الاطلاع عليها في 15 نيسان/أبريل 2024).

(28) البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، المرأة والتجارة: دور التجارة في تعزيز المساواة بالنسبة للمرأة (واشنطن، العاصمة، البنك الدولي، 2020).

(29) الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ومنظمة العمل الدولية، *الطاقة المتجددة وفرص العمل: الاستعراض السنوي لعام 2021* (أبو ظبي وجنيف، 2021).

(30) منظمة العمل الدولية، المهارات اللازمة لمستقبل أكثر اخضرارا: نظرة عالمية، استنادا إلى دراسات شملت 32 بلدا (جنيف، 2019).

التكنولوجيا المتقدمة نتيجة للتحول الرقمي قد يكون له أيضًا آثار سلبية على القوة العاملة النسائية[31]. وقد ارتبط الارتقاء بمستوى التكنولوجيا على نطاق واسع بتقليل مشاركة المرأة في العمل[32]، وهو ما يثير مخاوف بشأن الآثار المترتبة بالنسبة للمرأة على وجه الخصوص على ارتقاء الشركات إلى إنتاج أكثر تطوراً.

41 - ويمكن أن تساهم السياسة التجارية في الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز جدول أعمال تجاري شامل للجميع. وارتفع عدد الاتفاقات التجارية التي تتضمن اعتبارات جنسانية بشكل ملحوظ، حيث أُبلغت منظمة التجارة العالمية بأن ما يقرب من ثلث اتفاقات التجارة الإقليمية يتضمن أحكاما جنسانية. وأدى إدراج فصول قائمة بذاتها عن كل من الجنسين في الاتفاقات التجارية إلى زيادة إبراز القضايا الجنسانية في عملية صنع السياسات التجارية. وتقوم بلدان مثل الأرجنتين وأستراليا وإسرائيل وإكوادور وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا واليابان بإدماج هذه الفصول في الاتفاقات التجارية الثنائية. ونظراً لأن معظم هذه الأحكام أو الفصول حديثة العهد، فإن الأدلة حول إذا ما كانت قد أدت إلى نتائج أفضل للنساء لا تزال ضئيلة.

42 - وعلى الصعيد الوطني أو الإقليمي، يمكن للسياسة التجارية التي تستهدف قطاعات تجارية محددة كثيفة الاستخدام للمرأة أن تولد آثارا مباشرة وفورية على تقاسم المكاسب التجارية على نحو أكثر شمولا للمرأة. ففي بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، تشكل التجارة الصغيرة النطاق وغير الرسمية عبر الحدود مصدرًا مهما لكسب الرزق، لا سيما بالنسبة إلى النساء والفئات السكانية الضعيفة في المناطق الحدودية، وهي تشكل ما يصل إلى نسبة تتراوح بين 30 في المائة إلى 40 في المائة من التجارة الإقليمية[33]. وفي حين أن غالبية التجار غير الرسميين وصغار التجار هم من النساء، فإنهن لا يستفدن من هذه التجارة إلا بشكل هامشي بسبب الحواجز التنظيمية، والرسوم المرتفعة، وسوء المرافق الحدودية، والفجوات المعلوماتية حول قواعد التجارة، والطلب في السوق، والتسعير، وكذلك التحديات في ما يتعلق بتسجيل المشاريع، والحصول على رأس المال، والقدرة على إضافة القيمة[34].

43 - ويشير العمل الذي قامت به الأونكتاد مع حكومات في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا وملاوي وموزامبيق) إلى أن التدخلات السياساتية البسيطة نسبياً من قبل الحكومة قد تزيد بشكل كبير من المكاسب التجارية للمرأة في التجارة غير الرسمية عبر الحدود. ووفقا لما ذُكر أعلاه، واجهت التاجرات عوائق تجارية متفشية، ربما كان بعضها نابعاً من افتقارهن للمعرفة ومهارات الأعمال التجارية. وساهمت التدخلات الحكومية في الحد من العوائق التجارية من خلال بناء مهارات التاجرات في مجال الأعمال التجارية، ومعرفتهن بالقواعد التجارية والإجراءات الجمركية وريادة الأعمال، والتوعية بالحقوق والالتزامات. وساعد ذلك الدعم التاجرات على عبور الحدود باستخدام قنوات

(31) Amalie Giødesen Thystrup, "Gender-inclusive governance for e-commerce, digital trade, and trade in services", in *Trade Policy and Gender Equality*, Amrita Bahri, Dorotea Lopez and Jan Remy, eds. (Cambridge University Press, 2023).

(32) الأونكتاد، *ربط التجارة ونوع الجنس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: إطار تحليلي وسياساتي* (نيويورك، 2022).

(33) الأونكتاد، *خط الحدود: المرأة في التجارة غير الرسمية عبر الحدود في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وملاوي* (جنيف، 2019).

(34) المرجع نفسه.

شرعية والبدء في إجراءات إضفاء الطابع الرسمي على أعمالهن التجارية، مما أتاح لهن بدوره زيادة واستقرار عائداتهن من التجارة إلى جانب تعزيز سلامتهن الشخصية[35].

الحالة 2: الفوائد التي تحققت من خلال سياسات المنافسة وحماية المستهلك في الاقتصاد الرقمي

44 - في العقدين الماضيين، كان هناك تحول في التجارة مدفوعًا بالتطور السريع للاقتصاد الرقمي. وانبثقت منصات رقمية عن التطورات التكنولوجية، مما أدى إلى ظهور نماذج أعمال جديدة، وأدى إلى إنشاء قنوات جديدة للوصول إلى الأسواق الدولية، وإنتاج منتجات وخدمات جديدة. وأتاح الاستخدام المتزايد للخدمات الإلكترونية أثناء الجائحة نمو الاقتصاد الرقمي بقدر أكبر. (انظر TD/B/C.I/CLP/74).

45 - وأدى ظهور الرقمنة إلى زيادة انتقال الأعمال التجارية والمستهلكين إلى الإنترنت بشكل متزايد، مما مكّن المزيد من الجهات الاقتصادية الفاعلة من المشاركة المباشرة في التجارة أكثر من ذي قبل. ومع ذلك، فإن نمو الاقتصاد الرقمي لا يؤدي تلقائيًا إلى تحقيق مكاسب تجارية شاملة للجميع، حيث لا تتمتع جميع البلدان بنفس القدر من القدرة على الاستفادة من الرقمنة. ففي أقل البلدان نمواً، على سبيل المثال، لا يتسوق عبر الإنترنت سوى 6 في المائة من الأشخاص في المتوسط، مقارنة بنسبة 62 في المائة في الاقتصادات المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن أقل من نصف السكان في تلك البلدان يمكنهم الوصول إلى تغطية بشبكة الجيل الرابع للهاتف المحمول، وهو أمر بالغ الأهمية لدعم التجارة الرقمية[36].

46 - وتدرس الهيئات المعنية بالمنافسة في جميع أنحاء العالم خيارات السياسة العامة للحد من الممارسات المخلة بالمنافسة في الأسواق الرقمية دون خنق الابتكار. ويساعد القيام بذلك على نشر فوائد الاقتصاد الرقمي المتنامي بين مختلف الجهات الاقتصادية الفاعلة ويعزز المكاسب التجارية الشاملة للجميع. وقام عدد متزايد من البلدان بتعزيز أطر قوانين المنافسة أو تنفيذ لوائح جديدة تستهدف المنصات الرقمية. ويجري أيضا على نحو متزايد تنفيذ صكوك القانون غير الملزم مثل المبادئ التوجيهية، ودراسات السوق وتحليلاتها، وإنفاذ القوانين بقوة. فعلى سبيل المثال، أصدرت الصين مبادئ توجيهية بشأن اقتصاد المنصات[37]؛ وأصدرت نيجيريا مبادئ توجيهية لتعاريف السوق، منها الأسعار الصفرية والمنصات الرقمية[38]؛ وأصدرت سنغافورة مبادئ توجيهية منقحة بشأن تعاريف السوق وإساءة استخدام الهيمنة[39]؛ وأجرت جنوب أفريقيا دراسات سوقية وأصدرت مبادئ توجيهية منقحة بشأن عمليات الاندماج الصغيرة[40]؛ وأصدرت تايلاند مبادئ توجيهية بشأن الممارسات التجارية غير العادلة بين منصات توصيل الأغذية

(35) للمزيد من المعلومات انظر https://unctad.org/project/informal-cross-border-trade-empowerment-women-economic-development-and-regional-integration.

(36) الأونكتاد، *التعجيل بتنفيذ تقييمات الجاهزية للتجارة الإلكترونية، الطبعة الثالثة*. (جنيف، 2023).

(37) Sofia Baruzzi, “China enforces antitrust guidelines on its online economy”, China Briefing, 19 February 2021.

(38) Nigeria, Federal Competition and Consumer Protection Commission, “Commission’s notice on market definition”, 2019.

(39) انظر www.cccs.gov.sg/legislation/competition-act.

(40) South Africa, Department of Trade, Industry and Competition, “Guidelines on small merger notification”, *Government Gazette*, No. 47302 (14 تشرين الأول/أكتوبر 2022).

ومتعهدي الأعمال التجارية للمطاعم[41]. غير أن الهيئات المعنية بالمنافسة في البلدان النامية تواجه تحديات بسبب خبرتها المحدودة ونقص الموارد والعقبات القانونية أمام تنظيم الشركات الموجودة في الخارج.

47 - وعلاوة على ذلك، ففي العصر الرقمي، يجب أن تمتد حماية المستهلك لتشمل المعاملات الإلكترونية، وخصوصية البيانات والخدمات الرقمية من أجل ضمان عدم استغلال المستهلكين أو خداعهم في الأسواق الإلكترونية[42]. ولا تقتصر حماية المستهلك على حماية حقوق الأفراد وسلامتهم ومصالحهم فحسب، بل تؤدي أيضاً دوراً رئيسياً في تعزيز الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، وضمان حصول المستهلكين على معلومات دقيقة وشفافة عن المنتجات والخدمات.

48 - ومن بين المبادرات التجارية العالمية الأثر لمنتدى الأمم المتحدة للتجارة[43]، تساهم سياسات حماية المستهلك والمنافسة في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة وتحقيق مكاسب تجارية شاملة للجميع، مما يساعد البلدان على تشجيع الأعمال التجارية والأفراد على اعتماد ممارسات أكثر استدامة. وعندما يقدّر المستهلكون المُمَكَّنون أهمية المنتجات المستدامة ويتخذون قرارات مستنيرة، تُشجَّع الأعمال التجارية على المنافسة في إطار من الاستدامة. ومع تحول الاستدامة إلى أولوية لدى صانعي السياسات في جميع أنحاء العالم، فسيكون من المتوقع بشكل متزايد أن تحقق الأسواق نتائج مستدامة. وهنا تتقاطع سياسات المنافسة وحماية المستهلك مع الاستدامة. ونظرا لأن هذه السياسات تفضي إلى تحسين كفاءة الأسواق وعدالتها، فهي في وضع جيد يخولها تعزيز تقاسم أكثر شمولاً للمكاسب التجارية.

جيم - تعزيز الشراكات العالمية: جعل السياسات الصناعية تسهم في تحقيق مكاسب تجارية شاملة للجميع

49 - وفقا للمشار إليه أعلاه، تترتب على السياسات الصناعية الحالية آثار كبيرة في ديناميات التجارة. والسؤال المطروح هو ما إذا كانت السياسات الصناعية الحالية، وخاصة سياسات الاقتصادات الكبرى، ستقوم بتشكل بيئة تجارية جديدة تفضي إلى تقاسم أكثر شمولاً للمكاسب التجارية. ومن السابق لأوانه الحصول على إجابة حاسمة على هذا السؤال. ومع ذلك، فإن التباينات التي نلاحظها اليوم في تنفيذ السياسات الصناعية تثير مخاوف بشأن توسيع الفجوة في المكاسب التجارية بين البلدان.

50 - أولاً، يتركز هذا التفاوت في عدد السياسات الصناعية الصادرة عن الاقتصادات المتقدمة النمو والبلدان النامية. ففي عام 2023، جاء أكثر من ثلثي إعلانات السياسات الصناعية من اقتصادات متقدمة

(41) Thailand, Trade Competition Commission, Trade Competition Commission ruling on unfair discriminatory trade practice of food delivery services via application, 24 February 2021.

(42) الأونكتاد، "الأمينة العامة للأونكتاد تقول إن حماية المستهلك يمكن أن تساعد في إعادة أهداف التنمية إلى مسارها الصحيح" 6 كانون الأول/ديسمبر 2023.

(43) انظر https://unctad.org/meeting/un-trade-forum-2023.

النمو[44]. ويرجع ذلك إلى قلة عدد البلدان النامية المزوَّدة بالقدرة المالية والإطار المؤسسي المتوافريْن للاقتصادات الكبرى واللازميْن لتمويل وإدارة استراتيجيات السياسات الصناعية[45].

51 - وبالإضافة إلى أن الاقتصادات النامية لديها قاعدة ضريبية أصغر من الاقتصادات المتقدمة النمو، فإن العديد منها يتحمل عبء الديون الثقيل. وقد ارتفع الدين العام أربعة أضعاف منذ عام 2000، حيث بلغت ديون البلدان النامية حوالي 27,6 تريليون دولار في عام 2022، أو نحو 30 في المائة من المجموع العالمي[46]، ولا يزال جزء كبير من تلك البلدان معرضًا بشدة لبلوغ مرحلة المديونية الحرجة. وعندما تنفق الحكومات على مدفوعات الفوائد أكثر من إنفاقها على التعليم أو الصحة[47]، فإن إمكانية دفع تكاليف السياسات الصناعية تكون ضئيلة.

52 - وربما تكون الفجوة المالية بين الاقتصادات الكبرى ومعظم البلدان النامية قد أدت إلى الأدوات المختلفة التي اختارتها الاقتصادات الكبرى لسياساتها الصناعية. وتتمثل نسبة كبيرة من أدوات السياسات الصناعية التي استخدمتها الاقتصادات الكبرى في عام 2023 في الإعانات المقدمة إلى الصناعات المحلية. وتقدَّم هذه الإعانات في أشكال مختلفة منها المنح المالية، والقروض الحكومية وغيرها من المعونات الحكومية، والتمويل التجاري، وضخ رؤوس الأموال والأسهم. ومن ناحية أخرى، فإن معظم الاقتصادات النامية تعتمد بشكل أكبر على التدابير المتعلقة بالتجارة مثل التعريفات الجمركية على الواردات، ومتطلبات تراخيص الاستيراد، والضرائب الداخلية على الواردات، وضرائب التصدير. وبالمقارنة بتقديم الإعانات، فإن تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاستيراد يستلزم عمومًا قدرة إدارية أقل، ويمكن أن يسهم في زيادة الإيرادات الحكومية من خلال إيرادات التعريفات[48].

53 - أما المجال الثاني للتفاوت فيكمن في الأهداف المباشرة لـ "التصنيع". فمن ناحية، تهدف السياسات الصناعية للعديد من الاقتصادات المتقدمة النمو إلى تحويل قواعدها الصناعية من أجل تحقيق ضرورات تغير المناخ مع زيادة القدرة التنافسية في القطاعات الاستراتيجية. ومن ناحية أخرى، تسعى العديد من البلدان النامية إلى بناء قدرات صناعية لا تمتلكها بعد. وهذا هو الحال بالنسبة للعديد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والتي لديها مصالح مباشرة في التنويع الاقتصادي لتوسيع فرص التجارة خارج نطاق صادرات السلع الأولية[49]. وعلاوة على ذلك، فعندما لا يحصل جزء كبير من السكان على كهرباء بصورة مستقرة، كما هو الحال في العديد من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، فقد يكون التصنيع أولوية

(44) صندوق النقد الدولي (2024)، مدى تغطية السياسات الصناعية في إطار مراقبة صندوق النقد الدولي - نطاق واسع. 29 شباط/فبراير 2024.

(45) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، *تحسين جودة السياسات الصناعية EQuIP: تصميم مجموعة من السياسات الصناعية التحويلية (فيينا، 2017)*.

(46) الأونكتاد، "عالم من الديون: عبء متزايد يثقل الازدهار العالمي"، 2024.

(47) المرجع نفسه.

(48) صندوق النقد الدولي، "تقارب السياسات الصناعية في إطار مراقبة صندوق النقد الدولي".

(49) يُعتبر البلد معتمدًا على السلع الأساسية عندما يتألف أكثر من 60 في المائة من مجموع صادراته من السلع من المواد الخام.

ثانوية بالنسبة لتحقيق هدف حصول الجميع على الكهرباء[50]. وفي عام 2023، تم استثمار حوالي 250 بليون دولار في الطاقة النظيفة في الاقتصادات الناشئة والنامية مقارنة بحوالي 450 بليون دولار في الوقود الأحفوري[51].

54 - ويمكن للنظام التجاري المتعدد الأطراف أن يساعد البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تسريع وتيرة تقدمها نحو ضمان حصول الجميع على طاقة حديثة وموثوقة بتكلفة ميسورة للجميع (الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة) وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في آن واحد. وتغطي قواعد منظمة التجارة العالمية بعض عناصر السياسات الصناعية المحلية، مثل الإعانات والتدابير المباشرة على الواردات والصادرات. ومع الزيادة الكبيرة في الإجراءات التجارية الناجمة عن السياسات الصناعية في السنوات الأخيرة، تم عرض بعض التدابير على آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية[52]. وفي ما يتعلق بتلك الآلية، التزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بإجراء مناقشات بهدف وجود نظام لتسوية المنازعات يعمل بشكل كامل وجيد الأداء ويكون متاحاً لجميع الأعضاء بحلول عام 2024. واتفقوا أيضا على تسريع المناقشات بطريقة شاملة وشفافة، والبناء على التقدم المحرز بالفعل، والعمل على المسائل التي لم يتم حلها، ومنها المسائل المتعلقة بالطعون/المراجعة وإمكانية الوصول[53].

55 - وفي السنوات الأخيرة، أشارت بعض البلدان إلى "الأمن القومي" كهدف لإجراءات محددة للسياسات الصناعية. وتنص المادة الحادية والعشرون (ب) من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة على عدم منع أعضاء منظمة التجارة العالمية من اتخاذ أي إجراءات تعتبرها ضرورية لحماية مصالحها الأمنية الأساسية. ومنذ عام 2019، نظرت آلية تسوية المنازعات في أربع حالات متعلقة بالإجراءات التجارية، التي تم اتخاذها لحماية الأمن القومي[54].

(50) وفقًا للوكالة الدولية للطاقة، فإن 600 مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أو أقل بقليل من 50 في المائة من سكانها، لم يتمكنوا من الحصول على الكهرباء بشكل مستقر في عام 2022. انظر وكالة الطاقة الدولية، "الحصول على الكهرباء"، في الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة: بيانات وتوقعات: تقرير إلكتروني (2023).

(51) وكالة الطاقة الدولية، "احتياجات الاستثمار في الطاقة النظيفة حسب المنطقة/البلد في سيناريو الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري، 2022-2050"، *خريطة طريق لصافي الانبعاثات الصفري: مسار عالمي لإبقاء هدف 1,5 درجة مئوية قابلا للتحقيق*، أرسيلي فرناندز (باريس، 2023).

(52) منذ عام 2010، عُرض على منظمة التجارة العالمية ما مجموعه 11 قضية تتعلق بتدابير الطاقة المتجددة. انظر تقارير تسوية المنازعات: DS419: الصين - التدابير المتعلقة بمعدات طاقة الرياح؛ DS412: كندا - الطاقة المتجددة؛ DS426: كندا - التدابير المتعلقة ببرنامج التعريفات التفضيلية؛ DS437: الولايات المتحدة - تدابير الرسوم التعويضية على منتجات معينة من الصين؛ DS452: الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء - تدابير معينة تؤثر على قطاع توليد الطاقة المتجددة؛ DS456: الهند - بعض التدابير المتعلقة بالخلايا الشمسية والوحدات الشمسية؛ DS459: الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء - تدابير معينة بشأن استيراد وتسويق الديزل الحيوي والتدابير الداعمة لصناعة الديزل الحيوي؛ DS510: الولايات المتحدة - تدابير معينة تتعلق بقطاع الطاقة المتجددة؛ DS563: الولايات المتحدة - تدابير معينة تتعلق بالطاقة المتجددة؛ DS612: المملكة المتحدة - تدابير تتعلق بتخصيص عقود الفرق في توليد الطاقة الخفيضة الكربون؛ و DS623: الولايات المتحدة - بعض الإعفاءات الضريبية بموجب قانون الحد من التضخم.

(53) منظمة التجارة العالمية الوثيقة WT/MIN(24)/37.

(54) انظر تقارير منظمة التجارة العالمية التالية عن تسوية المنازعات: DS512: روسيا - التدابير المتعلقة بحركة المرور العابر؛ و DS567 المملكة العربية السعودية - التدابير المتعلقة بحماية الملكية الفكرية؛ و DS597: الولايات المتحدة الأمريكية - اشتراط تحديد المنشأ؛ و DS556: الولايات المتحدة الأمريكية - تدابير معينة بشأن منتجات الصلب والألومنيوم.

56 - وخلاصة القول أن نطاق السياسات الصناعية وحجمها ووتيرتها تختلف اختلافا كبيرا فيما بين البلدان. وقد يؤدي هذا الأمر إلى تفاقم الفجوة الحالية في القدرات التكنولوجية والإنتاجية بين البلدان، مما قد يؤدي بدوره إلى تفاقم تركز المكاسب التجارية في البلدان ذات الدخل المرتفع.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

57 - في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المعقود في عام 2023، شدد قادة العالم على الحاجة الملحة إلى العمل على وجه الاستعجال للإسراع في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي العقود العديدة الماضية، أشعلت التجارة شرارة نمو اقتصادي سريع وكبير في كثير من البلدان النامية، وأسهمت إسهاما كبيرا في التقارب الاقتصادي بين البلدان. ومع ذلك، فإن توسيع نطاق المكاسب التجارية الإجمالية وحدها لا يكفي لمساعدة البلدان في القضاء على الفقر، أو تمكين المرأة، أو خلق فرص عمل على أساس مستدام للحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ويجب جعل التجارة أكثر شمولاً لإفادة الأشخاص والجهات الفاعلة الاقتصادية التي عادة ما تكون معزولة اقتصاديًا أو ضعيفة. ويجب أن يتم ذلك في ضوء الديناميات التجارية الناشئة المدفوعة بالعديد من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية، ومنها ظهور سياسات صناعية جديدة.

58 - ويحتاج تعزيز تقاسم أكثر شمولاً للمكاسب التجارية بين الناس والبلدان إلى مزيج فعال من "التجارة والسياسات" على المستويين الوطني والإقليمي. ويتطلب أيضا تعزيز الشراكات العالمية لمعالجة العوائق الهيكلية القائمة في النظام التجاري الدولي مع مراعاة العوامل الناشئة التي تقود ديناميات التجارة الحالية. وفي هذا السياق، يمكن للدول الأعضاء أن تنظر في تعزيز الشراكات العالمية والتعاون الدولي في ما يتعلق بالجوانب التالية لتحقيق تقاسم أكثر شمولاً للمكاسب التجارية باعتبارها "إجراءات جريئة وطموحة وسريعة وعادلة وتحويلية"، على النحو الذي دعا إليه الإعلان السياسي الذي اعتمده قادة العالم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2023.

59 - *تبادل أفضل الممارسات* - لا تكفي السياسات التجارية وحدها لتعزيز تقاسم أكثر شمولاً للمكاسب التجارية. ويجب أن تقترن بإجراءات متخذة في إطار السياسة الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومنها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والمنافسة وحماية المستهلك، من أجل ضمان تقاسم المكاسب التجارية على نحو أكثر شمولاً بين الناس والبلدان. ولفهم أنواع هذا المزيج من السياسات وفعاليتها فهماً كاملاً، قد ترغب الدول الأعضاء في مواصلة جمع وتبادل الممارسات الجيدة لإيجاد مزيج فعال من السياسات، باستخدام منبر مفتوح مثل منتدى الأمم المتحدة للتجارة.

60 - *سلاسل القيمة التي تفضي إلى مكاسب تجارية شاملة للجميع* - تحدد طريقة هيكلة سلاسل القيمة العالمية وإدارتها كيفية تقاسم المكاسب التجارية داخل السلسلة. ولا بد من تعزيز التعاون الدولي لدمج البلدان النامية بشكل أفضل وأكثر شمولاً في سلاسل القيمة العالمية، خاصة في سلاسل القيمة المرتبطة بالأغذية وإنتاج السلع اللازمة للطاقة والتحولات الرقمية. وقد يرغب الأعضاء في مواصلة تناول أهمية التعاون الدولي لتيسير الوصول إلى التكنولوجيات والمعارف والقدرات اللازمة لزيادة القيمة المضافة المحلية في البلدان الغنية بالموارد، والاستفادة بالتالي من المكاسب الإنمائية الشاملة دون تفاقم الاعتماد على السلع الأساسية.

61 - *تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب* - تنطوي التجارة فيما بين بلدان الجنوب داخل الأقاليم وفيما بينها على إمكانات هائلة للتعجيل بتحقيق البلدان النامية لأهداف التنمية المستدامة. ويمكن لسلاسل القيمة الإقليمية التي تضم البلدان النامية أن تخفف من ضرورة اكتساب المهارات والتكنولوجيا بشكل فوري وسريع. ويوفر اتفاق النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية[55] أساساً سليماً للارتقاء بالتعاون بين بلدان الجنوب إلى ما يتجاوز الامتيازات التعريفية، وإطلاق الإمكانات الكاملة لسوقٍ تبلغ قيمته 16 تريليون دولار ويضم أكثر من 4 بلايين نسمة. وقد ترغب الدول الأعضاء في استكشاف كيف يمكن الاستفادة بشكل أفضل من التعاون التجاري بين بلدان الجنوب، من خلال أمور منها اتفاقات التجارة الإقليمية والنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، لتمكين النمو التجاري المستدام والشامل.

62 - *دعم التنويع الاقتصادي* - إن دعم التنويع الاقتصادي للبلدان النامية المعتمدة على تصدير السلع الأساسية، ومنها البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، مثل المعادن الحرجة الضرورية للانتقال في مجال الطاقة، يمكن أن يسهم في قدرة سلاسل الإمداد العالمية على الصمود. وبما أن هذا الدعم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقرارات الاستثمار في القطاع الخاص، فقد ترغب الدول الأعضاء في تيسير التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين لمساعدة البلدان النامية على بناء قدرات أكثر إنتاجية وزيادة إضافة القيمة على الصعيد المحلي بسبل منها البناء على المبادئ المشتركة والطوعية التي أوصى باتباعها فريق الأمم المتحدة المعني بالمعادن الحرجة الضرورية للانتقال في مجال الطاقة[56].

63 - *السياسات الصناعية الشاملة* - يؤدي ظهور سياسات صناعية جديدة إلى إعادة تشكيل تدفقات التجارة العالمية من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة. ويتعين إقامة شراكات عالمية أقوى لمعالجة الفجوات في السياسات بين الاقتصادات وجعل السياسات الصناعية أكثر شمولاً، وخاصة فيما يتعلق بتبادل المهارات والتكنولوجيات اللازمة لتحقيق صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050 وتقليص الفجوة في القدرات الرقمية. وتتضمن السياسات الصناعية الجديدة أيضًا دعوات للتعاون بين الهيئات المعنية بالمنافسة والصناعة للتخفيف من الآثار السلبية للتجارة والمنافسة وتعزيز الابتكار. وقد ترغب الدول الأعضاء في مواصلة المناقشات حول الروابط التفاعلية بين السياسات الصناعية الحديثة والمكاسب التجارية الشاملة، لا سيما من منظور تسريع تحقيق البلدان النامية لأهداف التنمية المستدامة.

64 - *إسهام النظام التجاري المتعدد الأطراف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة* - يعد تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد وغير تمييزي ومنفتح وعادل وشامل ومنصف وشفاف أمرا حتميا لتيسير النمو التجاري المستدام والشامل للبلدان النامية.

---

(55) انظر https://unctad.org/es/node/2984.

(56) انظر www.un.org/en/climatechange/critical-minerals.